

القاهرة فى: ٢٢ فبراير ٢٠١٦

السيد/ رئيس مجلس الإدارة

بنك

بالإشارة إلى مبادرة البنك المركزي المصري لتشجيع البنوك على منح تسهيلات للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الصادرة فى ١١ يناير ٢٠١٦، التى تضمنت توجيه البنوك لإيلاء العناية القصوى لتلك الفئة من الشركات وبالأخص الصغيرة والصغيرة جداً منها وذلك عن طريق إتاحة تسهيلات ائتمانية بأسعار عائد منخفضة بلغت ٥% سنوياً متناقصة، واستكمالاً للجهود المبذولة فى هذا الشأن، وحرصاً على دعم الشركات المتوسطة فى القطاعات المنتجة وبالأخص قطاعي الصناعة والزراعة من أجل تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة من شأنها رفع الناتج القومي ومستوى المعيشة، وتوفير فرص عمل جديدة، فقد تقرر إصدار مبادرة تستهدف إتاحة تمويل متوسط وطويل الأجل للشركات المتوسطة المنتظمة العاملة فى مجالي الصناعة والزراعة بأسعار عائد مُخفضة تم تحديدها من قبل الإدارة التنفيذية للبنك المركزي المصري على النحو التالي:

البيان	سعر العائد (متناقص)
سعر الإقراض النهائي للعملاء ^١	٧%

بناءً على ما تقدم، فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي بجلسته المنعقدة فى ١٧ فبراير ٢٠١٦ ما يلي:

١. يخصص البنك المركزي المصري مبلغ ٥ مليار جنيه مصري على شرائح تقوم البنوك بإعادة إقراضه للشركات المتوسطة المنتظمة (وفقاً للتعريف الصادر بالكتاب الدوري المؤرخ ٧ ديسمبر ٢٠١٥) العاملة أو حديثة التأسيس فى مجالي الصناعة والزراعة بغرض تمويل آلات أو معدات أو خطوط إنتاج جديدة لمدة حدها الأقصى ١٠ سنوات، وذلك وفقاً للشروط التالية:

^١ سعر ثابت منذ المنح وطوال مدة القرض.

- أ- تطبيق أسعار عائد مُخفضة (تحسب على أساس متناقص) يتم تحديدها من قبل الإدارة التنفيذية للبنك المركزي المصري.
- ب- بالنسبة للعملاء المنتظمين لا يجوز تغيير أسعار العائد المطبقة على العملاء بعد المنح وطوال مدة القرض، ويجوز تغيير أسعار العائد وفقاً لما يتراءى للبنك حال تعثر العميل.
- ج- للإدارة التنفيذية للبنك المركزي المصري الحق في إعادة النظر في التسعير للشرائح الجديدة الموجهة للبنوك وفقاً لاعتبارات السوق وبعدها أقصى مرة كل عام.
- د- يتم إتاحة المبلغ للبنوك مقابل أدون أو سندات^٢ خزانه تجدد دورياً.
٢. تقوم البنوك بسداد أصل القرض على أقساط ربع سنوية وفقاً لجداول السداد وفترات السماح المتفق عليها مع العملاء، ويتم سداد العائد بصفة شهرية.
٣. في جميع الأحوال لا يحق للعميل الاستفادة من المبادرة المقدمة من البنك المركزي المصري إلا مرة واحدة فقط، وبعدها أقصى مبلغ ٢٠ مليون جنيه مصري عن طريق بنك واحد.
٤. تكليف قطاع الرقابة والإشراف على البنوك بالبنك المركزي المصري بإصدار مذكرة تفصيلية تتضمن الإجراءات والقواعد الخاصة بتطبيق أحكام هذا القرار.
- هذا، ويجب أن تُراعي البنوك الراغبة في الاستفادة من المبادرة إتاحة الأموال المدعمة من البنك المركزي المصري للشركات المتوسطة العاملة في مجالي الصناعة والزراعة بالشكل الذي يُحقق قيمة مضافة للاقتصاد ويعمل على إحلال الاستيراد واستهداف التصدير.
- برجاء التفضل بالتنبيه نحو اتخاذ اللازم للعمل بالقرار المذكور اعتباراً من تاريخه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

طارق عامر

^٢ حال إصدار الآلية الخاصة بها.